

«الشال»: استمرار البيئة العامة في أدائها السابق سينعكس على أداء المصارف مستقبلاً

**التحدي الحقيقى  
الذى يواجه  
الاقتصاد资料 الخليجى  
يتمثل فى شقين  
أولهما إداري  
والآخر سياسى**

22.9 مليون دينار كويتي، أي نحو 7.3% وصولاً إلى 337.7 مليون دينار كويتي (11.7% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ نحو 314.8 مليون دينار كويتي (11.9% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2014، بينما انخفض بـ نحو 1.9%، أو نحو 6.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ نحو 344.2 مليون دينار كويتي (14.2% من إجمالي الأصول)، للفترة نفسها للعام 2014.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً يبلغت قيمته 237.4 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 2.584 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 2.347 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2014. وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارناها بـ إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سيقارب 448.9 مليون دينار كويتي، أو بنسبة ارتفاع 21% حيث بلغ آنذاك نحو 2.135 مليون دينار كويتي، وبذلك، ارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات البنك على إجمالي قيمة الأصول إلى نحو 89.4%. بعد أن كانت 88.6% في نهاية عام 2014.

22.9 مليون دينار كويتي، وبنسبة 12.6%، مقارنة بـ نحو 12.6 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2014. وبعود المفضل على ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المضروفات.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بـ نحو 4.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 12.1% حين يبلغت 43.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 39.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2014. وفي التفاصيل ارتفع صافي إيرادات التمويل خلال النصف الأول من عام 2015 بـ نحو 4.86 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 37 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ نحو 32.2 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفعت أيضاً معظم مكونات الإيرادات التشغيلية، فحقق بذلك صافي إيرادات الاستثمار ارتفاعاً بـ نحو 104 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 1.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بخسائر يبلغت نحو 1.5 مليون دينار كويتي، وارتفع بذلك صافي إيرادات الاعباء والعمولات بنحو

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت ارتفاعاً، حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى 11.1% من نحو 9.3% في الفترة نفسها من العام السابق، وحقق العائد على رأس المال البنك (ROC) ارتفاعاً أيضاً، حين بلغ نحو 15.9%، مقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، وبالتالي 13.2%. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعاً، حين بلغ نحو 1.2%. قياساً بنحو 1.1% في نهاية النصف الأول من عام 2014. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 7.78 فلساً، للفترة نفسها من نحو 6.1 فلساً، للالفترة نفسها من عام 2014. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 27.3 مرة مقارنة مع 41 مرة في الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة لارتفاع ربحية السهم بنحو 27.5% عن مستواه في نهاية النصف الأول من عام 2014. وتراجع سعر السهم بنحو 15% عن مستوى سعره في 30 يونيو 2014. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.9 مرة، مقارنة بنحو 3.5 مرة للفترة نفسها، من العام السابق.

**الاداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية**

كان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، إذ ارتفعت جميع المؤشرات. مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر التكلفة المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهايةتداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 421.8 نقطة، وبارتفاع بلغ قدره 1.5 نقطة، أي ما يعادل 0.4% عن الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 22.2 نقطة، أي ما يعادل 5.0% عن إقبال نهاية عام 2014.

بحوالي 513 ألف دينار كويتي، ووصل إلى 8 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 8.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض قاريء 6.1%. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافى الربح حيث بلغ نحو 33.5%، مقارنة بـ 31.9% خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 242.5 مليون دينار كويتي ونسبة 9.2% ليصل إلى 2.890 مليار دينار كويتي، مقابل 2.648 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2014. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 471.5 مليون دينار كويتي ونسبة 19.5% عند المقارنة

النوع		2014/06/30	2015/06/30	البيان
%	قيمة (ألف ميلار كويجي)	(ألف ميلار كويجي)	(ألف ميلار كويجي)	
%19.5	471,459	2,418,987	2,890,446	مجموع الأصول
%21.0	448,943	2,135,322	2,384,265	مجموع المطلوبات
%8.0	22,285	278,841	301,126	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البند
%12.1	4,726	39,089	43,815	مجموع الإيرادات التشغيلية
%9.1	1,591	17,500	19,091	مجموع المصاريف التشغيلية
%6.1-	-513	8,471	7,958	المخصصات
%35.0	186	532	718	الضرائب
%27.5	3,462	12,586	16,048	باقي ارباح
		البيانات		
		%1.1	%1.2	٤٤ العدد على معدل الأصول
		%9.3	%11.1	٤٤ العدد على معدل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البند
		%13.2	%15.9	٤٤ العدد على معدل رأس المال
%27.5	2	6.10	7.78	ربحية السهم الواحد (للس)
%15.0-	-75	500	425	إنفلات سعر السهم (للس)
		41.0	27.3	مُسافعات سعر على ربحية السهم (P/E)
		3.5	2.9	مُسافعات سعر على قيمة الدفترية (P/B)

**بنك بوبيليان يحقق أرباحاً بعد خصم الضرائب بلغت نحو 16 مليون دينار**

خلال النصف الأول من 2015

ينحو 2.8% في عام 2015 تهبط إلى 2.4% في عام 2016. ويعزى ذلك في مخنته إلى التوترات الجيوسياسية والى ضعف سوق النفط. ومؤخرًا أعلنت السعودية الاقتراض لتغطية عجز الموازنة، والتحدي الحقيقي الذي يواجه الأقليم تحدي إداري بالدرجة الأولى، يرتكز على قدرة إداراتها على تغيير جوهري في نمط سياساتها المالية ما بين فترة رواج سوق النفط وكسرها، وأخر على الجهة السياسية يرتكز على قدرتها في تسوية خلافاتها الخارجية والداخلية سليماً.

نتائج بنك بوبيان 30 يونيو 2015

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله لفترة الشهور الستة الأولى من العام الحالي، والمنتهية في 30 يونيو 2015، وهي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً بعد خصمضرائب، بلغت نحو 16 مليون دينار، كنسبة مئوية تقدّم بمقدار 3.5%

1.5% بينما تستقر جنوب أفريقيا بحدود الأداء الموجب الشعيف عند مستوى 2%. وبهذا معدل النمو في الصين من 7.4% في عام 2014 إلى 6.8% للعام الجاري، وحدها الهند كانت الاستثناء، وبحسب التوجه القائم الجديد، حيث من المتوقع معدل نموها أن يفوق المعدل الصيني لأول مرة ببلوغه 7.5% في عام 2015، متقدماً عليه بتحو 0.7%. ويسوء هامش التفوق في عام 2016 إلى نحو 1.2% عندما يحافظ على مستوى نموه عند 7.5% بينما تهبط توقعات نمو الاقتصاد الصيني إلى 6.3%.

الاقتصاداتإقليم الخليج تحت الضغط أيضاً، أickerها الاقتصاد السعودي أحد أكبر 20 اقتصاد في العالم، وخفق الصندوق توقعات النمو الشعيف في الأصل بنحو -0.2% -0.3% لعامي 2015 و2016 ما بين تقرير أبريل الفائت وتقرير يونيو الجاري، وقبل تحدّيات النمو لم

الذي أدى إلى ركود الاقتصاد الأمريكي وهو انهياراً أداءً، كان السبب الرئيسي في خفض مستوى أداء الاقتصاد العالمي، ولأنه يعتقد باستعادة الاقتصاد الأمريكي لزخم نموه ومثله الاقتصاد الأوروبي بعد تحسن أداء اقتصاداته التاريخية مثل إيطاليا وأسبانيا بالإضافة إلى النمو الموجب غير المتوقع للإمارات، ودعم ضعف سوق النفط لهذه الاقتصادات، أيقى على توقعاته عند 3.8% لعام 2016.

وسوف يلزمه الأداء الموجب والشعيف نسبياً الاقتصادات الناشئة والناامية للحفرة لنمو الطلب على النفط. ومع استثناء وحيد للهند، سوف تعاني الاقتصادات دول البريكس- BRICS- تحقق أداء سالب في عام 2015. وبعضها سوف يتحقق أداء روسيا بذروه سالب بحدود -3.4% -3.4% بسبب ضعف سوق النفط وأحداث أوكرانيا، تليها البرازيل، بينما سالب بجدوة

الاقتصاد العالمي تتسم باستقرار أداء الموجب، ولكن الصعب دون المستويات التاريخية حقبة ما قبل أزمة العالم المالية في عام 2008. حقيقة أصبحت أفاق مقبول. وبعد نمو بحدود 3.4% في السنوات 2010 2011 و 2012 على التوالي، لا أنه قادر إلى التباطؤ في عامي 2013 و 2014 ليحقق 3.4% لكل منها.

وفي تقرير يوليو الجاري صندوق النقد الدولي، استمر في تعديل توقعاته لأداء الاقتصاد العالمي إلى الأدنى، وأصبحت لعام 2015 بدلاً من 3.5% تقرير أبريل الفائت. ولأن صندوق يعزز قوته الأداء لارتفاع موجب في أداء الاقتصادات المتقدمة، يعتقد أن الفارق لتبايناً كبيراً، بينما سالب بجدوة

Digitized by srujanika@gmail.com

الرقم	القيمة	النسبة المئوية (%)	نوع التغير	القيمة	النسبة المئوية (%)	نوع التغير
(1)	435.8	0.0	غير المكتسب	432.4	-0.8	غير المكتسب
1.1	224.4	3.7	غير المكتسب	218.4	-2.7	غير المكتسب
(1.2)	506.9	(3.1)	غير المكتسب	515.0	1.8	غير المكتسب
(1.3)	268.4	0.0	غير المكتسب	242.2	-9.7	غير المكتسب
(2.1)	258.4	0.0	غير المكتسب	252.2	2.4	غير المكتسب
(2.2)	465.7	0.0	غير المكتسب	456.2	-2.0	غير المكتسب
(2.3)	428.3	1.2	غير المكتسب	392.9	-8.4	غير المكتسب
(2.4)	1,300.8	0.0	غير المكتسب	1,274.4	-2.0	غير المكتسب
(2.5)	464.5	0.0	غير المكتسب	455.1	-2.0	غير المكتسب
(2.6)	198.5	(1.0)	غير المكتسب	148.7	-29.3	غير المكتسب
(6.1)	322.3	0.0	غير المكتسب	312.1	-3.1	غير المكتسب
(10.5)	181.3	0.0	غير المكتسب	165.1	-9.0	غير المكتسب
(2.8)	1,559.3	4.6	غير المكتسب	1,515.3	-2.9	غير المكتسب
(10.3)	79.3	0.0	غير المكتسب	71.1	-11.0	غير المكتسب
(7.6)	455.4	3.3	غير المكتسب	407.2	-11.0	غير المكتسب
3.4	64.0	(1.6)	غير المكتسب	67.3	5.2	غير المكتسب
5.0	342.2	0.0	غير المكتسب	359.3	5.3	غير المكتسب
(11.1)	185.8	0.0	غير المكتسب	165.2	-12.0	غير المكتسب
(3.4)	95.0	3.7	غير المكتسب	88.5	-7.8	غير المكتسب
(10.8)	143.8	(0.2)	غير المكتسب	142.9	-0.6	غير المكتسب
0.0	116.5	0.0	غير المكتسب	116.5	0.0	غير المكتسب
0.0	203.9	0.0	غير المكتسب	203.9	0.0	غير المكتسب
(27.3)	274.6	(1.0)	غير المكتسب	201.8	-25.8	غير المكتسب
(12.0)	1,514.2	(1.5)	غير المكتسب	1,352.7	-10.7	غير المكتسب
(13.2)	216.7	(0.8)	غير المكتسب	189.6	-14.0	غير المكتسب
(10.5)	169.8	0.0	غير المكتسب	151.9	-11.0	غير المكتسب
(5.0)	603.0	5.6	غير المكتسب	542.7	-10.1	غير المكتسب
19.4	199.8	2.6	غير المكتسب	127.8	-31.1	غير المكتسب
(25.2)	275.8	0.0	غير المكتسب	211.8	-22.2	غير المكتسب
0.0	72.1	7.3	غير المكتسب	67.2	-7.0	غير المكتسب
(9.6)	219.7	2.4	غير المكتسب	193.9	-12.0	غير المكتسب
2.0	615.2	0.0	غير المكتسب	627.7	2.0	غير المكتسب
0.0	97.8	0.0	غير المكتسب	87.8	-10.3	غير المكتسب
(7.8)	2,735.1	0.0	غير المكتسب	2,522.6	-7.7	غير المكتسب
(32.4)	915.7	0.0	غير المكتسب	619.2	-47.4	غير المكتسب
(16.7)	22.8	(2.1)	غير المكتسب	19.4	-14.7	غير المكتسب
(19.1)	1,974.4	0.0	غير المكتسب	869.2	-56.0	غير المكتسب
(23.3)	121.7	0.0	غير المكتسب	93.3	-21.4	غير المكتسب
21.4	76.7	1.2	غير المكتسب	92.0	21.4	غير المكتسب
6.7	60.0	(3.0)	غير المكتسب	68.0	13.3	غير المكتسب
1.4	2,789.0	0.7	غير المكتسب	2,778.7	-0.4	غير المكتسب
0.6	932.7	0.6	غير المكتسب	935.8	0.3	غير المكتسب
(7.0)	371.7	2.5	غير المكتسب	337.5	-10.8	غير المكتسب
(13.5)	387.1	1.2	غير المكتسب	330.6	-15.3	غير المكتسب
(14.7)	750.5	1.2	غير المكتسب	632.8	-16.0	غير المكتسب
(7.3)	249.2	1.0	غير المكتسب	228.9	-8.4	غير المكتسب
(5.0)	444.0	0.4	غير المكتسب	420.3	-5.4	غير المكتسب

استمرار اوجه  
الخلل في مواجهة  
التحدي الاقتصادي  
الكبير سيؤدي إلى  
الكثير من العواقب  
السيئة

يتعرض سوق النفط في الوقت الحاضر لضغوط سلبية، تسبّب فيها عوامل مختلفة، أولها ضعف نمو الاقتصاد العالمي الحالي والمتوقع، والانطلاق التدريجي الإيراني الغربي بما يعنيه من احتمال تدفق مزيد من النفط الإيراني عامل ثان١، صراع أعضاء أوبك على حصص الإنتاج عامل ثالث، وتقدم تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي عامل رابع، طبيعة هذه العوامل الأربع هي أنها ذات تأثير سلبي متوسط إلى طويل الأمد، أي أنها ليست مثل العوامل الجيوسياسية التي يمكن أن تنتهي ضمن أجل معلوم، ويزيد الأوضاع سوءاً، إن إقليم الخليج يات مضطرباً سياسياً، والعنف ولจ بعض دوله، وبطرق باقى الأسلوب من كل صوب، وذلك يجعل شحة الموارد يتزامن من انحراف في توقيتها، فالجهاد العسكري والأمني يحصل على تضيّع متزايد منها، وشراء الود السياسي يضمّن التفاوتات الجارية، أي أن متطلبات التنمية المستدامة ليس فقط لا تحصل على تضيّعها، وإنما تناكل بسبب تناقض إصلاح ما دمره العنف، ويقوّض الإنفاق الجاري تنافسية الاقتصاداتها.

هذا السيناريو وإن اختلفت بعض العوامل المؤثرة، تتحقق بدءاً من ثمانينيات القرن الفائت، واستمر عقدين من الزمن، والمحضيف هو من يتعظ بالتداعيات الخطيرة التي زعمته، وفي الكويت، يؤكّد محافظ بنك الكويت المركزي السابق ونائب رئيس الوزراء

وزير المالية الاسبق في مقابلة مع جريدة الجريدة، يان العجر المالي - عجز الموازنة - في الكويت أعلى مما تقدّره الأرقام الرسمية، فنفقات التزامات التأمينات الاجتماعية وسداد الدين العام والتزامات بذك الائتمان الكويتي - الإسكان - ولاحقاً مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وغيرها، تتقطّع ومن خارج الموازنة، تلك الإيرادات المتراكمة، ولعل الالتزام بطلبية الإسكان الأفقي والذري على الملاحة من النفط للتصدير، وقدوم 420 ألف جديد إلى سوق العمل خلال 15 سنة قادمة، وازدياد السكان ومعهم تكاليف البيئي التحتية والدعم والخدمات، كلها وغيرها تؤكد على استحالة الاستدامة لسياسة المالية في قلل ضعف متوسط إلى طوبل الأمد لسوق النفط، ولم يعد إصلاح المالية العامة خيار، وتثبت تصريحات وزير المالية الأخيرة بأن كل التحديات القديمة تحفّقت، الفارق فقط، هو بأنها كانت تحديات متراكمة، وتحقق الأسواء قبل أو انه وفقاً لتلك التحديات، التحدى من أجل إصلاح جوهري كبير و حقيقي، لن يتمّ تحقق في بيته طاردة ضمن الإدارة العامة - مجلس الوزراء -، كان أحد ضحاياها وزير المالية الاسبق، ومثل هذا التحدى كان من الممكن أن يكون محتملاً وربما غير موجود، لو أن الإصلاح بدا في جهة رواج سوق النفط، أمابقاء الإدارة العامة وتهجّها، وهي التي فشلت في الإصلاح في تلك الحقيقة، واستمرارها في توسيع مهمة مواجهة هذا التحدى الكبير، فهو أمر للاسف، فيه تضحيّة بالبلد، واستمرار نحو الودائع لدى البنوك الكويتية وبلغت في نهاية عام 2014 نحو 47.4 مليار دينار كويتي شاملة ملکيات ودانع فروع أو بنوك مملوكة لمصارف محلية في الخارج، برقم للودائع المحلي بحدود 36.5 مليار دينار كويتي، ضمّنتها نحو 61.8% ودانع لأجل وهي نسبة عالية وتمثل عامل استقرار لنشاط البنك في الإقراض، عزّز ذلك وضع السيولة لدى البنك والتي ارتفعت مقارنة بعام 2013 لتبلغ نحو 20.4 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة السيولة الأساسية 80.5%،

وانعكس ارتفاع مستوى الأصول وهو محفظة القروض على ارتفاع صافي الأرصاد الجموعة، بمساهمي البنك الكويتي (التقليدية والإسلامية وبذك الكويت الصناعي) إلى نحو 656.4 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014، مقارنة بمبلغ نحو 519 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013، بزيادة قدرها نحو 137.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة نحو 26.5%.

ومن المؤكد أن البيئة العامة قد اختلفت في عام 2015 وما بعد، فسوق النفط يمر بمرحلة سلبية مفصلية، والأحداث الجيوسياسية تزداد اشتباهاً، ولا يمكن القبول بين اوضاع سوق النفط والتداعيات الجيوسياسية، لذلك من المتوقع أن تبقى اوضاع المصارف سليمة، ولكن استمرار البيئة العامة في ادائها السلبي سوف ينعكس على اداء المصارف مستقبلاً، ويعتقد ان تقرير الاستقرار المالي عن 2015 وما بعد سيف يكتسب أهمية

النفط سوق اضافية.